الفصل الرابع
العدالة والتنمية ومستقبل الإسلام السياسي في تركيا

ويتضمن خمسة مباحث
المبحث الأول: تركيا في مفترق طرق
المبحث الثاني: المعركة الدائرة في تركيا
المبحث الثالث: الوثنية السياسية - خبرة العلمانية التركية
المبحث الرابع قراءة في مستقبل تركيا بعد نتائج الانتخابات الأخيرة
المبحث الخامس: تركيا تستهل عصر الجمهورية الثالثة
خاتمة: الإسلام المقاوم في تركيا

الفصل الرابع:
حزب العدالة والتنمية
ومستقبل الإسلام السياسي في تركيا

مثلت حركة " الملي جوروش " أي الفكر الوطني التي أسسها " نجم الدين أربكان " عام 1969 م تعبيراً عن تيار وطني يستند إلي منطلقات إسلامية، وهي تعبير عن " حركة اجتماعية جديدة " بمعني أنها مرآة عكست وجود تغيرات اجتماعية واقتصادية وثقافية شهدتها تركيا طوال فترة الخمسينيات والستينيات و عبرت عن نفسها في ظهور هذه الحركة الاجتماعية الجديدة التي عبرت عن الوجه السياسي للإسلام في تركيا، وكان تأسيس هذه الحركة لأحزاب سياسية متعاقبة أولها النظام الوطني (26 يناير 1970م) ثم السلامة الوطني (11أكتوبر 1972م) ثم حزب الرفاه (يوليو 1983م) ثم حزب الفضيلة (ديسمبر 1997م) هو تأكيد علي أن هذه الحركة الاجتماعية التي تعبر عن الفكر الوطني من منطلق إسلامي لا يمكن القضاء عليها في تركيا وأن جذورها أعمق من قدرة أية قوة أن تتخلص منها أو تجهز عليها بل كلما أغلق لها حزب جاء آخر أقوي وأكبر كما كان يقول " أربكان " دائما.

بيد أن حركة " الملي جوروش " تعرضت لأول مرة في تاريخها لانقسام عبر عن نفسه في مفارقة " الإسلاميين التجديديين " لمشايخهم وآبائهم القدامي - دعنا نطلق عليهم " الإسلاميون المحافظون " - وهو ما عبر عنه " آباء الحركة الإسلامية في تركيا " بأنها مؤامرة قصد منها

تفتيت الحركة من داخلها لإضعافها والقضاء عليها[1].

ولأن حزب العدالة والتنمية بوجه من الوجوه هو تعبير عن استمرارية من نوع جديد للحركة الإسلامية في تركيا فإن التعرض لفهمه وتفسيره هو جزء لا يتجزأ من خبرة " الملي جوروش " وخبرة " حزب الرفاه " أيضا التي هي محور اهتمامنا، وكما يقول " جان ماركو " فلم يكن وصول حزب العدالة والتنمية وزعيمه " رجب طيب أردوغان " إلي السلطة مجرد مغامرة حزبية انتخابية، وإنما يمكن اعتباره حدثاً يتجاوز بكثير الحياة السياسية في تركيا " [1].

ونشير إلي " خبرة حزب العدالة والتنمية " في سياق النظام الحزبي التركي في الخلاصات التالية:

أولا: النظام السياسي التركي قوامه في الواقع أمران هما: الجيش الذي مثل دائما روح الدولة التركية فهوالذي استعاد لها استقلالها، ثم

(1) راجع في ذلك مثلا باللغة الإنجليزية:

Mete Gundogan(and others(, Strategic Target, Ankara:January, 2005, p. 42 - 43.

ويعتقد قادة " الملي جوروش " أن الصهاينة والأمريكان وراء شق الحركة الإسلامية في تركيا، وأن الانشقاق تم بناءً علي إغواء للمجموعة التي يمثلها " أردوغان وعبد الله غول " بالسلطة، ويستدلون علي ذلك بالعديد من المقالات التي كتبها " أردوغان " في الصحف الأمريكية منها علي سبيل المثال:

RecepTayyipErdogan, A Shared StrategicVision, Washingtonpost, 12April, 2003

…., Turkey IsA Faithful Ally, And a Friend, Wall Street Journal/Europe, March31, 2003.

" وهناك حوار مع مستشار الخارجية الإسرائيلية " Alon Liel " حول ضرورة شق صفوف الحركة الإسلامية في تركيا يستند إليه قيادات " الملي جوروش " في دعم ما يقولونه.

(1) جان ماركو، **الإسلام السياسي وم ابعد الإسلام السياسي في تركيا**، في: عمرو الشوبكي، إسلاميون وديموقراطيون، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2004، ص 184.

النظام الحزبي الذي جعل من " حزب الشعب " تعبيراً عن الوجه السياسي للدولة القومية الجديدة.

بيد أن التحولات الاجتماعية والسياسية الداخلية التي عرفتها تركيا بعد الحرب العالمية الثانية جعلتها تقبل بضرورة التحول ناحية التعدد الحزبي سنة 1946 م فبدون تعددية حزبية لا يمكن لتركيا أن تكون دولة علمانية حديثة تلاحق الغرب وتسير علي نهجه كما أراد " أتاتورك ".

ويشير كتاب أتراك لهم اعتبارهم إلي أن العامل الخارجي كان قويا لدفع النظام الحزبي التركي ناحية التعددية حيث يتحدثون عن استجابة " عصمت أينونو " زعيم " حزب الشعب الجمهوري " إلي نصائح الأمريكان والإنجليز بشأن " ضرورة توسيع الديموقراطية في تركيا[1].

ولكن الديموقراطية التركية وكما يشير " متين هيبر " كانت تعبيرا عن القطاع الرأسي في الدولة ولم تتسع لتشمل القطاع الأفقي الذي يعبر عن المجتمع، فالنخبة البيروقراطية التي ورثت الكمالية ابتدعت ما أطلقت عليه " عقلنة الديموقراطية " واعتبرت أن الساسة الذين حاولوا ممارسة الديموقراطية فعلاً هددوا مصالح الدولة ومن ثم لابد من استبدالهم بساسة يتمتعون بالمسئولية والإحساس ومستعدين للاستجابة لديموقراطية معقلنة هي تعبير عن جدل النخبة لتحديد السياسة الأفضل وليس للتوفيق بين الرؤي والمصالح المختلفة.

وحين يتدخل الجيش لإعادة رسم حدود الديموقراطية التركية فإنه لا يري العيب أو الخطأ في النظام نفسه أو في الجماعات المجتمعية أو في

(2) راجع هذه الدراسة الفصل الرابع " الإسلام والأحزاب السياسية قبل ظهور الرفاه "، المبحث الثاني " الإسلام والأحزاب السياسية في فترة التعددية السياسية " المطلب الأول " الانتقال إلي التعددية الحزبية وظهور الحزب الديموقراطي "، ص 350

نفسه كجيش ولكن في السياسيين أولئك الذين لم يتحلوا بالمسئولية كما حددتها " البيروقراطية الكمالية " وعلي رأسها الجيش، ومن ثم نحن أمام نظام سياسي يتنازعه مركزان للقوي أولهما " العسكر " و " بيروقراطية الدولة " من ناحية، وثانيهما النخب السياسية والحزبية من ناحية أخري[1].

ثانيا: المهندسون السياسيون للنظام السياسي في رسمهم للنظام الحزبي التركي هدفوا إلي جعله نظاماً ثنائياً يدور الصراع فيه بين حزبين كبيرين أحدهما يميني ليبرالي والثاني يساري اجتماعي بيد إن الأحزاب الصغيرة قد عرفت طريقها للتأثير في النظام الحزبي التركي الذي عرف استقطاباً حاداً بين اليمين واليسار في السبعينيات، وكان علي رأس هذه الأحزاب " حزب السلامة الوطني " MSP الذي كان تعبيراً عن تيار جديد في الساحة التركية وهو التيار الإسلامي[2].

كان اليمين واليسار في النظام الحزبي التركي تعبيراً عن العلمانية بيد إن حزب السلامة كان يعبر عن تيار إسلامي وطني يختلف عن اليمين واليسار، وكما يقول " فيلاديمير إيفانوفيتش دانيلوف " بحق " تسعي الطبقة الحاكمة لجعل النظام الذي اختارته بنفسها مناسباً لخلق هيمنتها السياسية عليه في الوقت الذي تسعي فيه لجعل هذا النظام متوازنا ومستقراً لكي يتمكن من تحقيق مصالح البرجوازية في الحياة وأثناء ذلك تقترح

(1) Metin Heber and Jacob M. Landau, Political Parties and Democracy in Turkey London:WBC Print Ltd, Bridgend, 1991 pp. 2 - 6.

(2) عن حزب السلامة وتأثيره في الحياة السياسية التركية راجع هذه الدراسة: الفصل الرابع بعنوان " الإسلام والأحزاب السياسية في تركيا قبل ظهور الرفاه " المبحث الرابع بعنوان " أحزاب الملي جوروش والحياة السياسية في تركيا (1970 - 1980)، المطلب الرابع " حزب السلامة يشكل الحكومة مع حزبي الشعب والعدالة "، ص 387 وما بعدها.

الأحزاب السياسية مؤيدة من المجموعات التي تتكتل معها من البرجوازية عدداً من الخيارات ابتداءً من النظم شديدة التسلط ووصولا إلي النظام الاشتراكي وحتي الديموقراطي، إلا أن أيا من هذه الخيارات السابقة الذكر لم يتمكن من الاستحواذ علي مواقع وطيدة لتأمين الاستقرار السياسي، والذي يبدو معه النظام السياسي غير قادر علي ممارسة العمل بشكل طبيعي أو فعال " [1].

وهكذا كان حال تركيا أيضا في الثمانينيات والتسعينيات قبل أن يفوز حزب العدالة والتنمية في انتخابات 3 نوفمبر عام 2002 م وحصوله علي 363 مقعداً من مقاعد البرلمان ليكنس ركام من الفساد السياسي والتنازع الحزبي الذي شل النظام السياسي التركي فيما اعتبر " ثورة صامتة " من جانب الناخبين ضد عجز النخبة السياسية التقليدية عن حل مشاكل البلاد.

فقد أسفر انتصار حزب العدالة عن تصفية طبقة سياسية كاملة فيما يمكن أن نصفه بإعادة بناء النخبة السياسية التركية، ولن نكون مبالغين إذا قلنا أننا بإزاء " انقلاب مدني " في الحياة الحزبية فبعدما كان الجيش هو الذي يتدخل لإعادة هندسة الحياة الحزبية والسياسية فإن الجماهير واختياراتها هي التي أعادت بناء هذه الحياة من جديد وهو ما يشير إلي تعزيز الخيار الديموقراطي كأداة لتجديد الحياة السياسية وليس العسكر وانقلاباتهم.

ولو تابعنا حجم الضغوط الهائلة التي مارسها العسكر علي حزب العدالة والتنمية لمنع نجاحه في الانتخابات[2] لقلنا إن نجاحه كان انتصاراً

(1) فلاديمير ايفانوفيتش دانيلوف، **الصراع السياسي في تركيا، الأحزاب السياسية والجيش**، ترجمة يوسف إبراهيم الجهماني، دمشق: دار حوران للطباعة والنشر، ط1، 1990، ص10.
(2) محمد نور الدين، تركيا: **الإسلاميون في السلطة، شئون الأوسط، شتاء 2003**، ص 194.

حاسماً علي دور العسكر في توجيه الحياة السياسية وفتح الباب أمام إمكانية استعادة النظام السياسي التركي لعافيته الديموقراطية عبر الآليات الطبيعية لها بعيداً عن " الديموقراطية المعقلنة " التي يضع شروطها النخبة العسكرية والبيروقراطية وفق هندسة خاصة تعوق التطور الديموقراطي للبلاد.

ثالثا: بتحليل نتائج التصويت لحزب العدالة والتنمية والذي حصل علي 34.3% نجد أن الحزب عبر عن شريحة واسعة جدا من الناخبين منهم إسلاميون ويمينيون ويسار وفئات ساخطة علي الفساد السياسي والحزبي في البلاد ومن ثم عاقبت النخبة التقليدية القديمة بإسقاطها ورموزها مرة واحدة بضربة قاضية لن تقوم لهم بعدها قائمة.

وهنا يبدو لنا حزب " العدالة والتنمية " تعبيراً عن تركيبة سياسية واجتماعية جديدة، لا هي علمانية بالمعني الذي يمثله يمين الوسط التركي (الطريق المستقيم والوطن الأم) ولا هي كمالية بالمعني الذي يعبر عنه يسار الوسط التركي " حزب الشعب الجمهوري وحزب اليسار الديموقراطي)، ولا هي إسلامية بالمعني الذي عبر عنه حزب " الرفاه " وحركة " الملي الجوروش "، ولكنه تعبير عن الإسلامية واليسارية واليمينية في صيغة جديدة لا تميل للمواجهة أو الاستقطاب كما أنها لا تنزع إلي استخدام الدين كأداة في الصراع الاجتماعي والسياسي وفي نفس الوقت تحمل عنوان تغيير الطبيعة الأصولية للدولة الكمالية نحو الديموقراطية والتعددية والاعتراف بالآخر بدون إقصاء، وهذه الصيغة الجديدة التي حملها جيل الوسط من تلامذة " أربكان " رأوا من خلال خبرتهم الذاتية أنها هي القادرة علي الانتقال بمجتمعهم التركي إلي التقدم والنهضة وليس الاستقطاب والصراع الذي يعود بالحالة الإسلامية إلي

أدراجها دون الحفاظ علي منجزاتها[1].

رابعا: فوز " حزب العدالة والتنمية " المكتسح والذي لم يكن متوقعاً بهذا الحجم - جاء عنواناً لفشل العسكر في الحملة التي دشنوها ضد ما أطلقوا عليه استئصال " الأصولية " أو " الرجعية " في حرب طويلة قد تمتد لألف عام كما عبر بعض قياداتهم، فهم شنوا حربا لا هوادة فيها إبان الحملة الانتخابية للحزب علي " رجب طيب أردوغان " و المرشحين علي قوائم الحزب ومن ثم فإنه علي العسكر أن يدركوا أن تطرفهم في مواجهة التوجهات الإسلامية في تركيا لن يقضي عليها بل سيؤدي إلي زيادة تصويت الناخبين لهم.

و لا بد من صيغة توافقيه تقوم علي فكرة الحل الوسط التاريخي الذي يحترم عقائد الإسلاميين وحقهم في التعبير واعتماد علمانية تقبل بقواعد

(1) **حزب العدالة والتنمية: نهج الإسلاميين الجدد في تركيا** في دليل الحركات الإسلامية في العالم، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد الأول، 2005 حيث يشير الباحث إلي أن حزب العدالة ليس حزبا علمانيا ولكنه تعبير عن توليفة أيديولوجية تزاوج بين الإسلام الروحي والعلمانية السياسية وهو يشبهه بالأحزاب الديموقراطية المسيحية في أوروبا، وعن الخلفية الإسلامية للحزب وتأثيرها علي النجاح الكبير له يقول " يوكسال سويلماز " الكاتب التركي " الإجابة نعم ولا في نفس الوقت، فالإحساس بالإسلام جزء من الثقافة التركية والأتراك مسلمون لكنهم مختلفون في درجات تدينهم وعلي الرغم من أن الكثيرين منهم يخافون الله لكن لا يمارسون شعائر الدين بشكل يومي حيث المسلمون المخلصون ليسوا أغلبية في تركيا، لكن الأحزاب السياسية وبدرجات مختلفة تحاول استغلال الحساسيات الإسلامية للأتراك وحزب العدالة ليس حزبا إسلاميا رسميا بل إن اسمه علماني غير أن سمعته كحزب إسلامي ذي جذور إسلامية اعتبرت ميزة في صورته العامة مما ساعده في انتصاره الانتخابي، ومن جانب آخر إذا كان عامل الإسلام حاكما في اتخاذ القرار الانتخابي فلماذا فشل حزب السعادة الإسلامي.. من المؤكد أن حزب العدالة طور شكلا أكثر تمدنا واعتدالا من الإسلام، ص 73، ويذهب جان ماركو إلي وصف حزب العدالة والتنمية بما بعد الإسلام السياسي راجع:جان ماركو، الإسلام السياسي ومابعد الإسلام السياسي في تركيا، م. س. ذ، ص 198 - 201.

الديموقراطية والتعددية بما في ذلك الاعتراف بالتعددية الثقافية والاجتماعية للأكراد، وتغيير قواعد إدارة الدولة علي قاعدة العودة إلي المؤسسات السياسية التي أنتجها اختيار الناس وقواعد الديموقراطية لتكون هي الفاعلة في النظام السياسي ومن ثم لا بد للحكومة والبرلمان والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع الأهلي من أن تستعيد مكانتها في النظام السياسي التركي بحيث لا يكون للجيش مكان في النظام السياسي كما يقرر ذلك الدستور.

فالنضال الحقيقي لحزب العدالة والتنمية يتمثل في كيف تتحول تركيا من " الدولة العميقة " إلي الدولة الشفافة " التي يمكن معرفة كل شئ داخلها وفق قواعد واضحة ومحددة كما هو الحال في الديموقراطيات الأخرى في العالم، والانتقال بالديموقراطية التركية من لحظة النشأة والميلاد - وهي قديمة فعلا - إلي لحظات الانتشار بحيث تصبح جزءاً من الثقافة السياسية التركية.

وعن طريق مقرطة الدولة التركية تنتقل من هواجسها التي ورثتها عن حرب الاستقلال وتبدو أكثر ثقة في التعامل مع مشاكلها بعيداً عن الأيديولوجية القومية التي بناها أتاتورك والتي ألغت شخصية الأكراد وبعيداً عن العلمانية التي تريد إلغاء حق المخالفين للأتاتوركية في التعبير عن أنفسهم وعلي رأسهم الإسلاميين[1].

(1) هناك هواجس سياسية مريعة لدي التيارات السياسية العلمانية والإسلامية معا حول وجود خطر داهم علي تركيا، فالعلمانيون يدركون كيف نشأت تركيا الجمهورية في سياق توازن دولي عبرت عنه معاهدة لوزان، والإسلاميون يدركون كيف صنعت الأيدي الخارجية الوجود المعاصر لتركيا وخاصة المنظمات الدولية والصهيونية والماسونية ويهود الدونمة ولايزال لهم الباع الأكبر في توجيه السياسة الداخلية والخارجيةومن ثم لاتزال تركيا لم تصل إلي الطور السياسي والاجتماعي الذي تشعر معه فيه أنها دولة طبيعية كبقية دول العالم تتخلص من إحساس الخطر

وكما يقول البروفسور التركي " محمد ألتان " : الجمهورية أعلنت لكن الباديشاهية مستمرة، الدولة في تركيا اليوم كما الباديشاه عند العثمانيين، ولقد خلفت الجمهورية الباديشاهية لكنها باديشاهية بدون باديشاه وبدلاً من الباديشاه جاءت البيروقراطية العسكرية والمدنية، الدولة في تركيا تعمل خارج القانون " وهذا معني " الدولة العميقة " أما التزامها بالقانون والتحرر من سطوة البيروقراطية العسكرية والمدنية فمعناه أن تصبح دولة ديموقراطية طبيعية وليست دولة نصف إله أو إله. دولة تعبر عن مجتمعها وليست فوقه أو متعالية عليه[2].

خامسا: قال لي بعض متابعي الشأن التركي أن " أربكان " كان يضع الإسلام أمامه وهو يقود الصراع مع العلمانية الاستئصالية Militant Secularism في تركيا بينما قرر " أردوغان " أن يضعه في قلبه، وبمتابعة عالم الأفكار في تركيا نلحظ تحولاً كبيراً في الأفكار وتسارعها وانتقالها بشكل واضح وهذا راجع إلي الطبيعة العملية للثقافة التركية والاهتمام بالشأن العام، وإذا كان الرأي العام التركي تحول بهذه الحدة التي رأيناها منذ 1999 م وهي الانتخابات التي سبقت فوز العدالة والتنمية وتشكيله للحكومة الثامنة والخمسين في تاريخ الجمهورية فإن الجيل الذي مثله " رجب طيب أردوغان " قد فهم رغبة الشعب في التأسيس لسياسة جديدة وبطريقة مختلفة عن تلك التي عرفها منذ عام 1982 م.

ولذا أعلن أنه سيقود وجهة تركيا ناحية الانضمام للاتحاد الأوربي، إنه

الذي يراود تياراتها السياسية دائما، وهنا ربما تكون الديموقراطية هي الجسر الذي تنتقل فيه من دولة تشعر بالخطر إلي دولة لديها ثقة بنفسها وربما يكون حزب العدالة والتنمية هو المرشح للقيام بذلك.

(2) محمد نور الدين، حجاب وحراب، م. س. ذ، ص 318 - 319.

يعبر عن إدراك جديد لهذا الجيل الذي مارس العمل السياسي والخدمي وسط الجماهير والناس وكما قال لنا " علي بولاج " : إنهم تعبير عن " الإسلام المدني " وليس " الإسلام السياسي " أي أنهم يدركون ضرورة وضع اختلافات الآخرين في اعتبارهم وأنهم يقفون منها موقف المحاور المتفهم المتسامح من نفس النقطة والأرضية التي يقف عليها الآخرون بدون تمييز أو تصور استخدام أدوات لفرض مايريدونه علي الآخرين. أن يعيش الناس أفقيا معا، وليس عمودياً، أي لا يكون تعبيراً عن كمالية جديدة ترتدي ثوباً إسلاميا.

وفي الواقع هناك نقطة مهمة جدا يعبر عنها جيل " أردوغان " وهو أنهم تعبير عن تغليب فكرة " الجماعة " في النهضة أكثر من تغليبهم لفكرة " الشريعة " فنحن لدينا تعبيران ذكرناهما من قبل في عملية التجديد الأول التعبير الإحيائي (العقائدي) الذي يغلب فكرة " الشريعة " ومن ثم فلابد من وجود سلطة أو دولة لتطبيقها علي الناس، فالدولة هنا أولا ثم إيجاد الأمة التي تحكمها الدولة، والتعبير الإصلاحي(الواقعي) والذي يغلب فكرة " الجماعة " أي واقع الجماعة المسلمة واستصحابه في عملية النهضة والانطلاق منه، وأربكان " ينتمي بهذا المعني للتعبير الإحيائي بينما ينتمي " أردوغان " للتعبير الإصلاحي[1].

(1) عن رؤية الجيل الجديد للدخول في الاتحاد الأوربي راجع علي الشبكة:
www. qantra. de/webcom/show - article. php/ - c - 340/ - nr - 14/ - p - 1/i. htm
لكيم أغاي، **موروث أتاتورك اليوم، الإسلام والكمالية في تركيا**. وعن مجادلات متنوعة حول الدخول التركي للاتحاد الأوروبي راجع علي الموقع ذاته **ملفاً كاملا حول تركيا والاتحاد الأوربي** وبشكل عام فإن التيار الذي يمثله أردوغان والعدالة والتنمية والذي يراهن علي إمكانية تغيير الطابع الكمالي القومي للدولة بالدخول للاتحاد الأوربي يقف في وجهه التيار القومي وحزب الشعب الجمهوري المعارض والتيار العلماني المتحكم في الدولة عبر البيروقراطية الحكومية والعسكر. وراجع أيضا محمد نور الدين، **أربكان وأردوغان، الواقعي والأكثر واقعية، الشرق**

سادسا: ولكي نفهم معني " الديموقراطية المحافظة " Muhafazakar Demokrasi فإننا نشير إلي ماذكره " رجب طيب أردوغان " في American Enterprise institute عن مشروع حزب العدالة والتنمية حيث قال " الديموقراطية المحافظة هي نظام سياسي واجتماعي توفيقي تنسجم فيه الحداثة والتراث من جانب والقيم الإنسانية والعقلانية من جانب ثان، فهي تقبل الجديد والوافد ولا ترفض القديم والمحلي وتحترم الآخر وتؤمن بخصوصية الذات، وترفض " الديموقراطية المحافظة " الخطاب السياسي والبناء التنظيمي القائم علي الثنائيات التي تفرض رؤية سياسية أو أيديولوجية أو عرقية أو دينية واحدة تلغي ماسواها.

وتؤكد علي أن الدولة يجب أن يتوقف دورها عند تسيير الأمور من خلال الحد من التناقض عبر التوفيق بين مختلف الاتجاهات بتحقيق التفاعل الإيجابي في المجتمع بما يساهم في إيجاد بيئة يتعايش فيها الجميع دون استقطاب أو استئثار.

وأشار " أردوغان " إلي أن تجربة حزب العدالة والتنمية أثبتت عدم التعارض بين الإسلام والديموقراطية وأن الاعتدال والوسطية والأخذ بمبادئ التعددية والديموقراطية هي التجربة التي أرساها صعود حزب العدالة وسعي لترسيخها.

وتتعدي أهداف ديموقراطية الحزب من الانتخابات ونزاهتها والبرلمانات وقدسيتها إلي تنشيط دور المجتمع المدني واحترام الحريات

الأوسط، 29 /7 /2005 فهو يشير إلي أهمية الجماعة في فكر أردوغان وأهمية الدولة عند أربكان.

وضمان الحق في الاختلاف والمشاركة السياسية وتوزيع واستقلال السلطات وهي المبادئ العامة للديموقراطية المحافظة والمأمول تحقيقها من قبل حزب العدالة والتنمية في تركيا.

ويهدف مشروع الحزب إلي تخفيف الهواجس التي يثيرها صعود الأحزاب الإسلامية في تركيا من خلال التأكيد علي أن الحزب ليس قوة سياسية للتعبير عن هويات ثقافية مكبوتة تتعارض مع طبيعة النظام القائم في الدولة ولكنه يسعي للتوفيق بين طبيعة هذا النظام وتلك الطاقات دون تصادم بين الاتجاهين طالما تهيأت البنية الداخلية لذلك ورضي الفاعلون الأساسيون في هذا النظام عن نتائج النموذج الذي يمثله حزب العدالة[1].

وكان " فكرت بلا " مدير تحرير " ملليت " التركية سأل عبد الله جول وعبد اللطيف شنر عن الجديد في حركتهم فقالوا: لن تتمحور حركتنا حول المشاعر والعقائد الدينية وإنما علي الأسس الديموقراطية والشفافية والحوار والتعاون، وأن الحركة سوف تعتمد أسلوب العمل الجماعي وليس علاقة الطاعة والتبعية للزعيم وأن الحركة سوف تهتم بقضايا الناس اليومية مثل البطالة وعدالة توزيع الثروة وإصلاح نظام التعليم وتحسين الخدمات، والحركة سوف تركز علي المشترك بين كل القوي السياسية والمجتمعية وليس علي الاستقطاب وتعميق النزاعات، لن نهدد النظام القائم وسنتجنب الراديكالية في السياسات ومشكلة الحجاب سنحلها في سياق حق المرأة الإنساني في الاختيار ولن تعارض الحركة الكمالية ولكن ستسعي لتحقيق الجزء النهضوي فيها - أي النهوض الاقتصادي

(1) محمد عبد القادر، الديموقراطية المحافظة.. طرح الإسلاميين الأتراك علي موقع: www. alwihda. com، نقلا عن إسلام أون لاين.

والتنموي[1]. نحن إذن أمام نموذج جديد من الفكر السياسي والممارسة العملية التي تعبر عن خصوصية الحالة التركية المعقدة، وهذا النموذج الجديد يواجه مشكلات في غاية التعقيد ولكنه وفق البرنامج الذي يقدمه ربما يكون قادرا علي تحقيق تحول حقيقي نحو صيغة للتعايش بين الديموقراطية والإسلام والحداثة في ظل نظام علماني وهو في هذه الحالة سيتجاوز مجرد كونه خبرة في تركيا إلي غيرها من بلدان العالم العربي والإسلامي[2].

سابعا: حزب العدالة والتنمية يعبر في الواقع عن تطور جديد داخل حركة اجتماعية يتجه بها نحو التيار الرئيسي بعيداً عن الاستقطاب والمواجهة، لأن القواعد التي تمثل هذه الحركة الاجتماعية تميل نحو الاعتدال والبعد عن الأفكار الحدية والمتطرفة بسبب التحولات التي جرت لهذه القواعد.

فالتيار الإسلامي الذي يفترض أنه يمثل حوالي 15% ممن أعطوا للعدالة والتنمية حدث تحول كبير في توجهاتهم نحو الاندماج أكثر في المجتمع ومن ثم الاتجاه ناحية الاعتدال فهؤلاء دخلوا في عمليات اقتصادية وأصبحوا من البرجوازية الجديدة ورأس المال الأخضر في تركيا، كما أن قطاعات من الإسلاميين في تركيا تحولت لتصبح أكثر

(1) راجع في هذه التفصيلات: إبراهيم الداقوقي، الإسلام التركي إحياء للمشروع النهضوي المؤجل في الشرق، النهار، 2002/11/29.

(2) جراهام أي فولر، والآن النموذج التركي، مجلة نيوزويك، 2004/10/12 وهي جزء من كتابه The Future OF Political Islam ويذكر فولر أن تركيا هي الدولة الوحيدة في العالم الإسلامي التي حلت الصراع بين الإسلاميين ونظمهم السياسية بإدماجهم في العملية السياسية وأنها هي الدولة الوحيدة التي يحكمها حزب إسلامي منتخب ديموقراطيا وناجح عمليا في العالم الإسلامي.

اندماجاً في النظام الاجتماعي والسياسي بعيداً عن الأيديولوجية بعد أن انتقلوا من مرحلة المراهقة السياسية إلي مرحلة النضج، ومن ثم أصبح جزءا من مشروعهم الحفاظ علي الاستقرار والبعد عن المواجهة والصراع مع النظام السياسي، والقطاعات الأخري من غير الإسلاميين من اليسار أو القوميين أو يمين الوسط والذين أعطوا أصواتهم لحزب العدالة أصبحوا هم الآخرين أكثر وعيا بضرورة الانتقال من نظام علماني دولتي قومي لنظام يعترف بالتعددية والآخر ويرون أن التماشي مع أفكار العالم والدخول للاتحاد الأوربي سوف يكون أكثر تلبية لرغباتهم ومطالبهم.

لم تعد الدولة القومية التي بناها " أتاتورك " ولا العلمانية التي أرساها تعبر عن التحولات التي حدثت لهذه الفئات والتي هي أكثر مدينية (نسبة إلي المدن) وأكثر تماساً مع العالم المعاصر خاصة أوروبا عبر الجوار الجغرافي والأتراك في أوروبا، ومن ثم فنحن أمام طبقة وسطي جديدة تريد أن تتحرر من الحدود والقيود لتضع هي قواعدها وقيودها بنفسها.

وتشعر بالمشاركة في العملية السياسية التي يفترض أن تأخذ في اعتبارها صوت القاعدة إلي القمة، إذن الحراك المجتمعي في تركيا تجاوز الحركة الملية التي عبر عنها " أربكان " وتجاوز التيار القومي التقليدي والتيار الكمالي القابض علي المؤسسات البيروقراطية والعسكرية، وجاء حزب العدالة والتنمية بأفكاره التجديدية ليكون تعبيراً عن هذه التحولات التي يمثلها التيار الرئيسي اليوم في المجتمع التركي اليوم والذي يري أن السياسة تمارس بطريقة مختلفة.

والمثير أن هناك علاقة طردية بين الحضور الإسلامي في المجتمع التركي وبين الاتجاه نحو الاعتدال والقابلية للاندماج في العملية

الديموقراطية وبالعكس تجد أن ذلك يأخذ شكلا عكسيا في حالة النخبة العلمانية حيث تزداد عزلتها عن مجتمعها ويزداد تشددها وتبدو أكثر رفضا للاندماج في العملية الديموقراطية[1].

ثامناً: في اللحظة التي يتحول فيها إدراك المؤسسة العسكرية نحو ضرورة أن تصبح تركيا دولة صناعة القرار فيها تتم داخل المؤسسات السياسية بعيداً عن سطوة العسكر وتدخلهم في الحياة السياسية واعتبارهم قوامين بالمصلحة العليا للبلاد دون غيرهم، هنا نكون علي أبواب تحول حقيقي في النظام السياسي التركي، فكما حولت الدولة الإسلاميين في تركيا إلي فاعلين سياسيين أصبحوا في مقدمة المدافعين عن نظام ديموقراطي في تركيا بل وعن علمانية أكثر إنسانية وحداثة تحترم الإنسان والتعددية الاجتماعية والإثنية وتكون فضاءً يتسع كل مواطني تركيا بدون تمييز أو استثناء، هل يمكن أن تتغير طبيعة البيروقراطية العسكرية والبيروقراطية المؤسساتية العلمانية بخطوات أكثر جسارة ناحية المساهمة في أن تصبح تركيا دولة ديموقراطية تعددية حقيقية وليست دولة قومية علمانية؟.

وهذا في الواقع هو جوهر الصراع الذي يخوضه حزب العدالة والتنمية - الانتصار لصوت الجماهير والناس والمجتمع في مواجهة الدولة، وهذا هو محور الصراع الحقيقي الذي يخوضه حزب العدالة والتنمية والذي سيحدد في الواقع مستقبل الإسلام السياسي بل ومستقبل

(1) عن هذه الفكرة راجع علي الشبكة الموقع المهم:
http://reflectioncafe. blogspot. com, Secularism: The Turkish Experince
حيث أوردت الندوة آراء مهمة لمتخصصين أتراك ذهبوا للفكرة التي طرحناها في المتن وهم " فاروق بيرتك وجيني هوايت وبيناز طوبراق وأحمد إيفن وفؤاد كيمان.

تركيا ذاتها.

كيف تتغير بنية الدولة التركية بفك القيود الحريرية التي تقيد حركة المجتمع عبر دستور وضعته الانكشاريه المعاصرة؟ هل نعود للتاريخ ونقول: نحن بحاجة إلي واقعة خيرية جديدة يرسي قواعدها صدر أعظم جديد لتخليص الدولة من إرث الكمالية والعلمانية الأصولية؟ العدالة والتنمية اليوم لديه أغلبية مطلقة تمكنه من تعديل الدستور، وتمكن أردوغان من الترشح لرئاسة الجمهورية في الانتخابات القادمة[1]، ومن المعروف أن رئيس الجمهورية يتم اختياره من البرلمان، وهو الذي يمسك بمؤسسات مهمة مثل المحكمة الدستورية العليا ومجلس التعليم الأعلي ويدعو مجلس الأمن القومي للانعقاد و يتولي منصب القائد الأعلي للقوات المسلحة[2]، وربما يكون الاستقطاب العلماني - الإسلامي[3] في تركيا اليوم والخاص برفض رئيس الدولة تعيين ستة آلاف موظف في الدولة بحجة أنهم إسلاميين والخروج العلماني الكبير عقب مقتل القاضي " مصطفي يوسيل بيلجن " والذي قتله محام إسلامي بسبب منعه ارتداء الحجاب خارج المؤسسات الرسمية للمدرسات في المدارس الابتدائية[4]، هو جزء من المعركة الفاصلة الضارية القادمة حول منصب رئيس الجمهورية بين التيار الإسلامي والتيار العلماني.

ورغم أنه لا يمكن القطع بالنتائج لكنه يمكننا القول إن التيار الذي

(1) من المقرر اجراء الانتخابات الرئاسية التركية في 16 إبريل 2007

(2) عن مهام رئيس الجمهورية المتعددة راجع: جلال معوض، صناعة القرار في تركيا، م. س. ذ، ص 18.

)3(Yusuf Kanali, Polarization Is Dangerous, Turkish daily news, 18May, 2006.

(4) Turkish Daily news, 18 May, 2006 And Zaman, 18May, 2006.

يمثله حز ب العدالة والتنمية وهو الذي يحاول بناء رؤية سياسية جديدة ومختلفة هو التيار الذي سيمثل عامل الجذب والثقل في السياسية التركية والتي كانت تفتقد طوال السبعينيات والثمانينات لمركز ثقل يمكن أن يعطيها معناها.

لا تزال الأسئلة كثيرة ومفتوحة والأبواب علي مصراعيها والمسرح السياسي التركي حافل بالغرائب ومع أهمية الوضع الداخلي التركي فالعامل الخارجي له تأثير كبير في تشكيل السياسة التركية الداخلية.

والظاهرة التي يمثلها جيل حزب العدالة والتنمية في السياسة التركية تحتاج إلي تعمق ونحن فتحنا الباب للتصدي لهذا الظاهرة الزاخرة بالدلالات والتي يبقي السؤال حول مستقبلها سؤال مهم والجواب عليه سوف يجعل من هذه الظاهرة المحلية دلالات تتعداها إلي خارجها في العالم العربي والإسلامي.

* * *